

## على الحافة تقدم رسمي وتراجع أهلي

### حبيب معلوف

يوم البيئة العالمي هذه السنة (كغيره من الايام المماثلة) من دون مبادرات لافتة من قوى المجتمع الاهلي. كان البعض قد اشتهد منذ سنوات أن يخص هذا اليوم للمساءلة والمحاسبة، تعرض فيه الانجازات والتجاوزات، النجاحات والإخفاقات، تفضح فيه الارتكابات ويلقى الضوء على التقصير والمقصرين... الخ إلا ان ذلك لم يحصل يوما وقد اختلقت الادوار وتخلت معظم الجمعيات عن دور المراقب لتلهو بمشاريع صغيرة، لا تقدم ولا تؤخر، لا بل يمكن القول انها آخرت في الحلول الجدية للملفات بسبب التخفيف من ضغطها على الحكومة والوزارات المعنية .

لذلك لن نمر على نشاطات الجمعيات الاهلية ومشاريعها العملية لاعتقادنا انها لم تعد من مهمتها بعد نهاية الحرب الاهلية وعودة الدولة بالحد الأدنى من وجودها ودورها . على المستوى الرسمي، حصلت ثلاثة تطورات جديدة وإيجابية نسبيا، مع بداية هذه السنة ولا سيما مع انطلاقة الحكومة الجديدة. التطور الاول في وزارة البيئة نفسها حيث بادر الوزير الجديد محمد رحال بوضع برنامج لوزارته وطرحه للنقاش وعرض نفسه للمساءلة على أساسه. صحيح ان هذا البرنامج لم يرق إلى مستوى الاستراتيجية المتكاملة، إلا انه وعد بوضعها لاحقا بعد إقرار الموازنة، من دون ان يهمل الموضوع كما كان يحصل سابقا. كما حضر لمناسبة يوم البيئة العالمي لسلة من مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات الوزارية، بعضها كان قد بدأ الاعداد له منذ أكثر من خمس سنوات. وقد أظهر الوزير ديناميكية لافتة في حركته اليومية، جعلته احيانا لا يقول لا لأحد ويشارك في نشاطات لا جدوى مهمة منها وتعتبر مضيعة للوقت. بالاضافة الى هذه الديناميكية أظهر رحال عنادا وإصرارا على تنظيم أكثر الملفات تعقيدا في الوزارة، وهو ملف المقالع والكسارات والمرامل، بالاضافة الى اقتناعه سريعا بضرورة وجود قانون منظم لهذا القطاع بعد ان أهمل الموضوع طويلا. كما وضع حدودا لامبراطورية المدير العام في الوزارة الذي يتحمل مسؤولية تراجع الكثير من الملفات الرئيسية في البلاد، من خلال سوء إدارته، مع الوزراء المتعاقبين طبعاً .

اما التطور البيئي اللافت الثاني فقد جاء هذه المرة من وزارة الطاقة والمياه، ومن نهج الوزير جبران باسيل الجديد. فقد دعم هذا الاخير برنامجه لتأمين الطاقة بكثير من الافكار والمشاريع البيئية، بإدخال مفاهيم الحفظ والتوفير في الاستهلاك وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة... والاهتمام بموضوع إدارة الطلب بشكل رئيسي. صحيح ان هذا التطور المهم لم يرق إلى المستوى الاستراتيجي ايضا، بمعنى ان يأتي من ضمن استراتيجية لتوفير الطاقة وحفظها ودراسة متكاملة لامكانية إنتاجها من مصادر نظيفة في لبنان (يمكن ان تغنيانا عن خيار التنقيب عن النفط الذي دونه مخاطر كبيرة على الاقتصاد والبيئة اللبنانية) مع سلسلة تشريعات وقوانين مؤاتية... الا ان النقاش لا يزال مفتوحا والعمل يسير بتسارع لإعداد هذه القوانين. وكان لافتا ايضا البدء بتنفيذ التهديدات التي أطلقها باسيل بقطع التيار الكهربائي عن المسؤولين والمؤسسات التي لا تدفع الفواتير، والقيام بحملة على المنشآت السياحية التي تسرق من التيار. وكم تمنينا لو أن هذه الحملة طالت البحث عن سارقي المياه ايضا ولا سيما الجوفية منها .

قد لا نستطيع لوم وزير الطاقة الجديد على إصراره على موازنة السدود المكشوفة والسطحية، لكون هذا الموضوع أصبح من المسلمات الوطنية ومن تراث هذه الوزارة والمهندسين المعنيين المتخرجين من مدارس معينة ومسيطرة .

لا بل قد يصعب ايضا إقناع من لم يبرصد المال للسدود، كون هذا الاجراء لم يأت من قناعة بلا جدوى السدود وبوجود بدائل، بل لشح الموارد ولعدم الاتفاق على الاولويات . وقد يصعب إقناع معظم البيئيين أنفسهم في لبنان بأن هناك بدائل عن السدود المكشوفة لتخزين المياه وان الاولوية هي لفلسفة الحفظ والاقتصاد وليس للتنمية الغاشمة المدمرة لمقومات الحياة .

يعرف الوزير باسيل أن «الخطة العشرية» هي مجرد خطة سدود عمليا وقد أهمل فيها الشق المتعلق بالتوفير وإدارة الطلب والترشيد في الاستهلاك وضبط الهدر ووقف السرقة والعدالة في التوزيع ...الخ فهل يعيد الاعتبار لهذه المقولات في الوقت الضائع من عدم وجود تمويل للتركيز على الترشيد ووقف الهدر ودراسة البدائل التي قد تغني عن الحاجة الى سدود مكشوفة على المدى القريب؟

أما التطور اللافت الثالث فقد جاء من وزارة الزراعة مع الوزير حسين الحاج حسن، ان لناحية التشدد في مراقبة الاغذية والمواد الداخلة الى لبنان ومعاينة المخالفين داخل الوزارة وخارجها، أو عبر إعادة التحضير لإيجاد ضوابط لآليات إنتاج الغذاء ونقله وبيعه تحت عنوان «تأمين الامن الغذائي اللبناني». وقد كانت لافتة الاقتراحات التي عرضها على اللجنة الوزارية نهاية الاسبوع الماضي لإدارة الغابات في لبنان التي تعيد الاعتبار لدور وزارة الزراعة الذي طالما تم تغييبه لمصلحة جمعيات لا يمكن تحميلها مسؤوليات كبيرة وتخرج عن إطار المحاسبة ولا سيما في قضايا مكافحة حرائق الاحراج وإعادة التحريج . ومع هذا النشاط الاستثنائي في وزارة الزراعة، زاد الامل بأن يأخذ موضوع الزراعات العضوية وكيفية تشجيعها وتشريعها ووضع مواصفاتها اهتماما اكبر .

وإذ نؤجل التعليق على دور وزارة الداخلية والبلديات التي كان يفترض ان تقوم بأدوار بيئية أساسية، لحين الاستماع الى وجهة نظر الوزير، نشير الى عدم تسجيل لجنة البيئة النيابية أي إنجاز بارز حتى الآن، وقد دعت اليوم الى اجتماع موسع لمناقشة المواضيع، مع الامل ان يشكل هذا الاجتماع بداية عمل جدي لها .